

دور الاستشراف الاستراتيجي في استقرار المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تاريخ الاستقبال: 2018/05/30

تاريخ القبول: 2018/06/17

أ. عمر علوط، جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة 2)

الملخص:

تظهر أحد أبعاد عقلانية السلوك الإنساني عند تفاعله مع البيئة المحيطة به؛ وحماية مصالحه ومواجهة المخاطر المحيطة به، غير أنه باعتباره كائنا اجتماعيا؛ فإن تلك العقلانية الموجهة للحماية الشخصية تتراجع؛ ليحل محلها شكل آخر من العقلنة المتعلقة بالسلوك الجمعي الموجه لحماية المصالح المشتركة، وقد تطور التفكير في هذا "السلوك الجمعي" عبر عدة مدارس بداية من كتاب فن الحرب لدى لاوتسو، لتنتقل ممارسته بعد الحرب العالمية الثانية من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي، فتمارسه الشركات الكبرى لضمان حصتها في الأسواق واستباق التغيرات لضمان الاستقرار، حيث تمّ دمج الاستشراف في الإستراتيجية، بمساهمة عدة مؤسسات علمية واقتصادية وعسكرية، بهدف المحافظة على المكانة السوقية للمؤسسات.

وفي ظل هذا الوضع العالمي التنافسي للشركات الدولية، تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من غياب المنظور الاستشرافي؛ الذي ينبّه للفرض والأخطار المحيطة بالمؤسسة؛ ويساعد على حماية المصلحة المشتركة للفاعلين داخلها، كما لا يمكن أن نعزو كامل الفشل للتسيير الداخلي للمؤسسات بينما هي في حد ذاتها تخضع لتسيير تكنو-بيروقراطي مركزي، حيث يبيّن تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016 أنّ من أهم أسباب فشل سياسات التوظيف هو قواعد العمل التي وضعت في ستينات وسبعينات القرن الماضي في إطار نسق تسييري مغلق، ما أعاق تفاعل المؤسسات الاقتصادية مع التحولات الاقتصادية الدولية، وثبّت نشأة مؤسسات صغيرة وتنشيط الاقتصاد ككل.

ومن ثمّ افترضنا أنّ غياب المنظور الاستشرافي هو ما جعل الاستراتيجيات الفردية والآنية تسيطر على الوضع العام للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتضعف من قدراتها التنافسية.

ومع الانفتاح الجزائري على السوق الدولية نتساءل؛ إلى أيّ مدى يمكن أن يساعد الاستشراف الاستراتيجي المؤسسي في توجيه الاستراتيجيات الفردية للفاعلين داخل المؤسسات؛ واستقرار المؤسسة الاقتصادية؟

الكلمات المفتاحية: البيروقراطية، استقرار المؤسسة، النسق المفتوح، الاستشراف الاستراتيجي.

Résumé :

La rationalité de l'action stratégique chez l'être humain apparait au cours de ses interactions avec l'environnement, pour protéger ses intérêts et affronter les dangers, mes dans un groupe social ; cette action stratégique individuelle se transforme en rationalité collective. Cette pensée stratégique de groupe a évolué dans l'histoire avec plusieurs écoles de pensée ; depuis le livre « Art de la guerre » de Lao Tsu jusqu'à la deuxième guerre mondiale qui a exporté cette expérience vers le domaine économique ; pour que les sociétés internationales gèrent leurs marchés. Les groupes de recherches scientifiques ; économique et militaire ont intégré l'approche de la prospective dans la pensée stratégique. Dans le but d'anticiper les changements pour s'adapter.

Dans ce positionnement stratégique de compétitivité des groupes internationaux ; l'entreprise algérienne souffre de manque de l'approche prospective stratégique (théorique et pratique), qui peut orienter les besoins individuels et protéger le destin commun, c'est pour ça je suppose que les stratégies individuelles dominent les situations générales des entreprises, et nuisent à leurs puissances et compétitivité.

Durant l'ouverture du marché algérien, comment peut la prospective stratégique aider et orienter les stratégies individuelles vers l'intérêt commun pour maintenir la stabilité de l'entreprise ?

Mots clés : Bureaucratie, Stabilité de l'entreprise, Système ouvert, Prospective stratégique.

اتبعت الجزائر في النموذج الاقتصادي الاشتراكي عملية التخطيط المركزي، وفق نموذج تفكير يتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية باعتباره نسقا مغلقا يمكن ضبطه وتوجيهه، وقد كانت تُرى المبادرة السوفيتية في إعداد الخطط الخماسية في ذلك الوقت كعملية تحكّم فائق التفاؤل والثقة في الرصيد المعرفي العلمي والإداري والتحكم التقني، المعتمد على مسلمات المنهج العلمي الكلاسيكية كالحتمية والاختزالية والسببية المباشرة، والتي ترى حسب إدغار موران/Idgar Morin أن الماضي معلوم علما يقينا، وأن الحاضر بطبيعة الحال معلوم، وأن أساس مجتمعاتنا ثابت، وأن المستقبل سينبئ على هذه الأسس المتينة داخل وبفضل تنمية التوجهات المهيمنة للاقتصاد، والتكنولوجيا، والعلم. "وهكذا اعتقد الفكر التقنو-بيروقراطي أن بإمكانه التنبؤ، واعتبر هذا تصورا تبسيطيا سائدا للزمن؛ يستند على مبدأ العلية كمبدأ خطي، والمستقبل يمكن انطلاقا من ذلك التنبؤ به" (موران، إلى أين يسير العالم 2009، 9-10)، لكنّ تراجع التجربة السوفيتية بيّنت أنّه رغم أهمية الحماية السياسية والاقتصادية للدولة من جشع الاقتصاد الرأسمالي، فإنّ الخطر يكمن في نمط الإدارة المغلقة للأنساق الحية التي تؤول في هذه الحالة إلى التفكك الداخلي وليس إلى حمايته، وهو نفس الحال بالنسبة لأنظمة تسيير المؤسسات الاقتصادية، فأيّ الدروس التي يمكن استقاؤها من تجارب الماضي؛ فيما يتعلّق بموازنة السياسات المتخذة بين الاستراتيجيات الفردية في البيئة الداخلية والفرص والمخاطر في البيئة الخارجية؟ وما أهمية الاستشراف الاستراتيجي في توجيه الفاعلين داخل المؤسسة نحو التعاون بدل الصراع؛ لتحقيق المصلحة المستقبلية المشتركة؟

أولا: طبيعة مشكلات التسيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

سادت الاستقطابات الفردية والمجموعاتيّة في الاقتصاد الجزائري داخل المؤسسات العمومية خلال التجربة السابقة؛ والتي كانت تعبّر بهذا السلوك عن رفضها لنموذج التسيير المركزي، وفق نموذج مغلق واختزالي؛ لم يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المفتوحة للنسق الاقتصادي والاجتماعي، والذي لم يترك له المجال الضروري للتأقلم التدريجي المتبادل بين المؤسسة والعمال والبيئة الخارجية، ومن ثمّ عدم تحقيق الحاجات العليا كالتفرد والإبداعية وإحداث الاختلافات التي كان من الضروري أن تجد مكانها في خدمة أهداف المؤسسة بشكل غير مباشر، حيث تعمل هذه المرونة التنظيمية كمتنفس للحركة النسقية للمؤسسة للتكيف مع البيئتين الداخلية والخارجية.

حيث تؤكّد الشواهد التاريخية أنّ عدم قدرة الإدارة المركزية لهذه المؤسسات على التكيف مع التغيرات النسقية الخارجية في ظل غرقها في المشاكل الداخلية؛ كان أهم الأسباب وراء فشل المؤسسات العمومية وحلّ النموذج التنموي الاشتراكي، وإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية. فعلى مستوى التغيرات الداخلية تشير دراسة عن تمثّلات العمال في أربع وحدات صناعية جزائرية سنة 1986، أنّ جذور مشكلة الاتصال بين العمال وأرباب العمل، بسبب التحالف الحاصل بين الشريحة البيروقراطية والتكنوقراطية وكذا بعض قيادات النقابة العمالية (عنصر 2009، 6)، التي سيطرت على حركة العمال، حيث عبّر بعض العمال عن انتمائهم إلى طبقة الفقراء مقابل الأغنياء وفقا للثقافة التقليدية؛ وهو ما يجسد طبيعة الاغتراب الثقافي عن مجال العمل، بينما عبّر الأغلبية (55%) عن الانتماء إلى موقع العمل المنتج، ما يبيّن اندماجهم النسبي في الثقافة الاقتصادية الحديثة وفق النموذج الصناعي والإنتاجي، وهي الأيديولوجيا المهيمنة حيث التقنية هي سبيل تنمية المجتمع، غير أنّ النتائج على مستوى العمال كانت غير ما كان يطمح إليه، حيث ترجم العمال هذا الموقع

(أي العمل المنتج) حسب آثاره الاقتصادية والاجتماعية الفردية (عنصر 2009، 8-13)، وهذا ما يؤكد الفرضية التي انطلقنا منها والتي تبين أن الاستراتيجيات الفردية ليست متجانسة داخل المؤسسات.

كما بينت دراسة أخرى عن فرع شركة سوناطراك أن غياب حد أدنى للتضامن بين العمال والذي يمثل الاتصال الأفقي بين العمال أنفسهم، لا يعود فقط لغياب عمل نقابي هادف بل أيضا إلى ممارسات سوسيو-ثقافية؛ مثل تباين الخلفية الاجتماعية وتأثير الوسط العائلي (خطابي 1997، 33-39)، وهذا ما يؤثر إلى غياب روح جماعية لتوجهات المكون البشري في هذه المؤسسة العمومية، خصوصا بعد أن بين أن التغيير لم تكن تحت دافع المقاومة أكثر منها تعبيرا عن عدم الاهتمام بمصير المؤسسة. كما أن المسيرين يقيمون نجاح المؤسسة عبر معايير تقنية واقتصادية بحتة وفق المنظور التaylorي، أي دون اعتبار لمدى تأثير الممارسات السوسيو-ثقافية في توجيه مستقبل المؤسسة.

وقد بين الباحث كريم بويجاوي أهمية الاهتمام بالشروط البدئية صغيرة الحجم والتأثير حيث أن لها أثر أساسي في بروز الظواهر الفاعلة، أي أنه بإمكان الشروط البسيطة إحداث تحولات جذرية، حيث رفض مسلمة أن أسباب التوتّر والفوضى هي ذات مصدر استثنائي وغريب ومجهول (بويجاوي 2008)، فحسب نظرية حدود الفوضى/Bord du chaos فإن الأنظمة المعقدة لها القدرة على التطور والإبداع إذا كانت في حالة في الحدود بين الفوضى والاستقرار (Lepicard s.d., 8-9)، وبين الحالتين تكون احتمالات الإبداع والتطور غير ممكنة إلا على شكل نقض النظام بأكمله.

وقد أشار إدغار موران إلى أن بعض النجاحات التي حققها الاتحاد السوفييتي يعزى إلى الثغرات التي فتحتها العمال والموظفون في أسفل الهرم، ليتنافس منها النسق العام، فقد كان هذا الاقتصاد محكوما بتخطيط مركزي صارم، جعل منه غير قابل للتطبيق، ونظرا لصرامته فإن العمال لجأوا إلى الخداع والتهاون أو تدبّر الأمور على عدة مستويات لتحقيق الأهداف، فالنجاح النسبي يرجع إلى بعض الفوضى العفوية التي أحدثت بعض الثغرات في النسق المغلق وأتاحت تحقيق التوازن للنسق العام (موران، الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب 2004، 91-92).

ويشير الباحث سفير ناجي إلى أن أحد أسباب سوء التسيير الأساسية في الفترة السابقة في الجزائر؛ هي عدم تنسيق التدخل العمومي، فـ"عوض أن يقوم الأعوان الوطنيون باتخاذ موقف براغماتي يترع قدسية أشكال التسيير التي يواجهونها عن طريق التقليد التقني والاجتماعي أيضا، فإنهم ينقلون بدرجات متفاوتة، ظروف التسيير الأصلية التي للتقنيات التي يستعملونها" (ناجي بدون سنة، 227)، حيث يجد العمال أنفسهم في وضعية لا تتطلب إلا تدخلا شكليا محدودا، وذلك بفعل عدم سيطرتهم على التصور الكلي لتنظيم العمل، والذي لم يستعمل فيه أي جزء من معارفهم التنظيمية، ما ينمي موقفا استسلاميا ومحبطا للمبادرة داخل المؤسسة (ناجي بدون سنة، 111).

ولا يمكن أن نعزو كامل الفشل للتسيير الداخلي للمؤسسات بينما هي في حد ذاتها تخضع لتسيير تكنو-بيروقراطي مركزي، حيث يبين تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016 أن من أهم أسباب فشل سياسات التوظيف هو قواعد العمل التي وضعت في ستينات

وسبعينات القرن الماضي وفق منظور نسقي مغلق، ما أعاق تفاعل المؤسسات الاقتصادية مع التحولات الاقتصادية الدولية، وثبط نشأة مؤسسات صغيرة وتنشيط الاقتصاد ككل (أ. وآخرون 2016، 11).

وعلى مستوى البيئة الخارجية يلاحظ أن المسيرين والعمال لم يستوعبوا حجم التعقيد وتسارع التحولات التي فرضتها تغيرات جذرية في الاقتصاد الصناعي على النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث لم تكن عملية الاستشعار سارية لتوقع التغيرات الداخلية والخارجية المختلفة، وما زاد من الحيلولة دون الانتباه لتقلبات البيئة الخارجية وتعاضم تأثيراتها على المؤسسات، هو توثر البيئة الداخلية وغرقها في الصدمات الداخلية المصلحية الشخصية والآنية.

ففي ظل تغيرات اقتصادية هيكلية كبيرة في البيئة الدولية بعد السبعينات؛ أهمها تسارع التغير التكنولوجي وفق منطق الإبداع الخلاق للفرص، ثم حدوث الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في بداية الثمانينات، بعد أن وصل الإنتاج الأمريكي والعالمي لسقفه الأعلى خلال السبعينات، وهو ما نبّه له كل من عالم الجيوفيزياء لشركة شل؛ كينغ هوبرت/King Hubbert في نظرية قمة هوبرت المعروفة بإسم Hubbert Peak theory، وعالم الاقتصاد والاحصاء الروماني نيكولاس جورجسكو روجين/Nicholas Georgescu Roegen* في نظريته عن تراجع النمو/la décroissance، ما أدى بالولايات المتحدة إلى الاعتماد أكثر على النفط المستورد، ومن ثم تذبذب أسعار النفط، وإضعاف موقف الجزائر أمام الصدمات البترولية ونزع غطاء دولة الرعاية عن المؤسسات العمومية، الأمر الذي لم يتم استشعار خطره والتحضير له مسبقاً، وهو ما أدى إلى إضعاف موقفها التنافسي وإعادة هيكلتها بداية التسعينات.

ثانياً: أزمة الإدارة بين البيروقراطية وتسارع التغير

يطرح ميشال غودي/Michel Godet تساؤلاً مركزياً حول طبيعة التسيير المفترضة، فإذا كان العامل الرئيس لنجاح المؤسسات هو العامل البشري والتنظيمي، فلماذا تتغير هذه الأساليب بمرور الزمن واختلاف الأماكن؟ وكيف يمكن استخلاص مبدأ محدد في مجال التسيير يستطيع مقاومة اختبار الزمن (م. وآخرون بلا تاريخ، 180-181).

لقد ساهم أبراهام ماسلو/Abraham Maslow في الإجابة على جزء كبير من هذا التساؤل، عبر بنائه هرم الحاجات متعدد المستويات لتحفيز السلوك البشري، فبقية مدارس التسيير تركز على أحد المستويات التحفيزية، والتي تشكل نفسها مختلف الأبعاد التكوينية للطبيعة البشرية المعقدة.

لذلك قامت التaylorية والفوردية بثورة في مجال تنظيم العمل بالتركيز على البعد الآلي (الأوتوماتيكي) للعامل من خلال تغذية الآلة الغريزية الفيزيولوجية للإنسان العامل، وقد انعكس ذلك إيجابياً على مستوى الإنتاجية في بداية الأمر، لكن سرعان ما انقلب الأمر على مستوى المشاكل النفسية للعمال، وأظهر قصور عملية اختزال العامل في بعده الفيزيائي والفيزيولوجي، وفتح الباب أمام الاهتمام بالأبعاد الأخرى المشكّلة للظاهرة البشرية، ثم تنالت النظريات الأخرى لتهتم أكثر بتلك الأبعاد المختلفة مثل البعد النفسي والاجتماعي والثقافي الخ.

*- يعتبر نيكولاس جورجيسكو روجين من أهم علماء الاقتصاد الأمريكيين غير المعروفين، فقد كان المساعد الأول لجوزيف شومبيتر في صياغة نظريته عن الهدم الخلاق.

فقد كانت الاختزالية العلمية والعملية تقوم على تبسيط الظاهرة الأنثروبولوجية في البيولوجية، والبيولوجية في الظاهرة الفيزيائية، غير أن النتائج المخيبة لما كان يعتبر منهجا في فهم الظواهر؛ مهّد الطريق لفتح الباب أمام ظهور مقاربات جديدة منها فتح المعابر بين التخصصات؛ كالعلاقة بين الإدارة وعلم النفس؛ عبر أعمال إلتون مايو وماغريغور ثم ماسلو، لتحسين أوضاع العمال ورفع رضاهم وتحسين علاقتهم الاجتماعية.

ورغم ظهور هذه المقاربات العلمية المتجاوزة لمشكلات الطرق التسييرية السابقة إلا أن النظر إلى المؤسسات بقي أسير النظرة الميكانيكية للتنظيمات، بسبب سيطرة فكرة "التخطيط المركزي" التكنوقراطي الذي ينتمي إلى نظرية التنظيم البيروقراطي والاقتصاد الصناعي، كما أسّسته الإمبراطورية البريطانية بداية الثورة الصناعية.

لكن تزايد التسارع وتحرك البيئة الاجتماعية والاقتصادية بفعل تضاعف الإنتاج العلمي والتقني والصناعي خلال النصف الأول من القرن العشرين، وكذا تبلور البراديغمات العلمية والواقعية الجديدة، قد احتاج إلى مزيد من القرارات اللامركزية والفورية، لمواجهة تعقيد الواقع وتسارع تغيره. فانعزال المخططين وجهلهم بالظروف المحلية، وبطوئهم في الاستجابة للتغيير؛ خصوصا عندما يتم المطالبة به من القاعدة (توفلر 1990، 474)، إضافة إلى غياب مجال لتبادل للرؤى والمعلومات بين القمة والقاعدة عن تغيرات النظام، سواء في المؤسسات الاقتصادية أو في المجتمع؛ أبقى الأمور خارج دائرة التحكم وأدى إلى استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهنا نتساءل مع ألفين توفلر/ Alvin Toffler الذي انتقد أنظمة التسيير المتقدمة في النموذج الأمريكي خلال الستينات قائلا: "لماذا وبرغم كل هذه الجهود، ينتقل النظام هاربا من دائرة التحكم؟" (توفلر 1990، 497)، وقد أرجع توفلر ذلك إلى أن تسارع إيقاع التغير الذي زاد من تراكم التأثيرات المتبادلة بين القطاع الاقتصادي والقوى النفسية والثقافية والاجتماعية، راكم الفشل وانطلقت بسببه تيارات سياسية، وثقافية، ونفسية خطيرة لتعبّر عن رفضها للعقلنة التكنو-بيروقراطية. وهنا يتبين بوضوح أن عقلانية التسيير البيروقراطي في الدول أو المؤسسات لم يعد بإمكانها مجاراة وضبط إيقاع التغير المتسارع للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ذلك الوقت، ومن ثم حدث الاعتراف بعدم إمكان الاستمرار في مسلمة النمو الاقتصادي دون تغييرات جذرية في مقاربة الواقع باعتباره تعقيدا فائقا.

بدأ بعد ذلك المنظور الميكانيكي يتراجع ليترك المكان لظهور مقاربات نسقية شاملة أقل يقينية من المنظورات السابقة، حاولت النظر إلى الإنسان باعتباره تعقيدا فائقا ومركبا من مختلف الأبعاد الفيزيائية والفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية، فقد بين عالم الرياضيات المجري "جون فون نيومان/ John Von Neumann أن الآلة الصناعية هي أكثر موثوقية في الأجزاء وأقل فيها ككل، حيث يكفي إتلاف جزء صغير حتى تتوقف الآلة عن العمل، بينما يتّصف التنظيم العضوي الحي بموثوقية أدنى على مستوى الأجزاء وموثوقية أعلى على مستوى الكل، حيث تتبدد الأجزاء وتتغير بينما يبقى الكل قائما (موران، الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب 2004، 34).

ثالثا: تطور الاتجاه الاستراتيجي والاستشرافي في الإدارة

أحدثت الأزمات السياسية والاقتصادية الكبيرة خلال النصف الأول من القرن العشرين هزات عنيفة على مستوى البراديغمات العلمية والسياسية والاقتصادية السائدة، خصوصا مع تطور دراسة الأنساق المعقدة واكتشاف تأثيرات الإشارات الضعيفة في تطور النظام ككل، وقد أخذت هذه الدراسات في أخذ منحى متعاطف؛ تطوّر حسب الباحث الاجتماعي ألفارو مالينا/ Alvaro Malaina في أربع مراحل، ترجع المرحلة الأولى إلى سنوات الأربعينات والخمسينات في القرن العشرين؛ عبر التقاء تخصصات السيرنطيقا مع نوربرت وينر/ Norbert Wiener وويليام روس آشي/ William Ross Ashby؛ مع نظرية المعلومات لكلود شانون/ Claude Shannon، ونظرية النظم لفون برترلانفي/ Ludwig von Bertalanffy، ثم أتت المرحلة الثانية بعد إلتقاء نظرية الكوارث لريني توم/ René Thom؛ ونظرية البن المتبددة مع إليا برغوجين/ Ilya Prigogine خلال السبعينيات، أما المرحلة الثالثة: في الثمانينات مع نظرية الفوضى مع إدوارد لورنز، وفيغينوم، والمرحلة الرابعة بعد تأسيس معهد سانتافي/ Sontafe 1984 في و.م.أ ووضعها لنظرية النظم المعقدة التكيفية في سنة 1990 (Malaina 2012, 16).

وقد انعكس هذا الاتجاه المتعاطف في مجال العلوم الدقيقة على التحولات الجارية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث حدّد إدغار موران عدّة تحولات ابستيمولوجية ضرورية، مثل عابرية التخصصات بدل العزل التخصصي والإنشاق بدل الحتمية، وتفاعل الذات مع الموضوع بدل الموضوعية الخالصة، والسببية الشاملة بدل السببية الخطية (موران، الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب 2004).

وفي نفس السياق اتجهت دراسات التسيير الإداري للانعتاق من أسر النموذج التقني والبيروقراطي في اتجاه أشكال مختلفة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية وتفاعلها فيما بينها في إطار النسق المفتوح، مثل نظريات النظم المقارنة والثقافة المجتمعية، وإدارة المعرفة، ومقاربة التحليل الاستراتيجي للفاعلين.. الخ، كما عملت جامعات ومراكز بحث مثل جامعة هارفرد على إبراز أهمية التفكير الاستراتيجي المستلهم من الفكر الحربي، ليعطي الأولوية للاهتمام بالمتغيرات الخارجية ودراسة كفاءات واحتمالات تأثيرها على البيئة الداخلية، عبر عدّة مدارس أوّلها مدرسة التخطيط الاستراتيجي ومدرسة القائد الملهم ومدرسة التصميم.

وقد تطور التفكير الاستراتيجي المؤسسي بداية عبر شيوع التخطيط الاستراتيجي في الستينات، والتي يتمثل جوهرها في عمل نموذج SWOT، لتبيّن أنه على تخطيط المؤسسة أن يعتبر أكثر فأكثر اضطرابات المحيط المسمى استراتيجيا وأن يكيّف أهدافه حسب ذلك (غودي بلا تاريخ، 12)؛ لكنها حسب ماري كونواي/ Maree Conway فقد ثبت قصورها في مجارة التعقيد والتغير السريع للبيئة الخارجية، بسبب افتقادها عنصرا أساسيا، وهو المنظور التشاركي المستقبلي أي الاستشراف (ج. واغنر 2009، 462-463). ومنه حدث اندماج الدراسات الاستشرافية في الممارسة الاستراتيجية، وظهر مصطلح الاستشراف الاستراتيجي في نهاية الثمانينيات لوضع الاستشراف في خدمة العمل الاستراتيجي ومشروع المؤسسة (غودي بلا تاريخ، 9).

وتحت تأثير تسارع إيقاع التغيرات الدولية المختلفة ظهرت الحاجة للاستبصار بالاتجاهات المستقبلية وعدم الاكتفاء بالنظر إلى الواقع القريب، فركّزت معاهد وشركات ومجلات علمية وعلماء جهودها في دراسة المستقبل والبحث في منهجية التوقع ورصد إيقاع التغير؛ أي في الاستشراف معزولا عن الاستراتيجية، فانتشرت الجهود في كل الدول المتقدمة مثل معهد راند الأمريكي/ RAND،

وتم تطوير عدة مناهج وتقنيات كالتحليل الهيكلي وتحليل تدخلات الفاعلين ودولاب المستقبلات ومنهج دلفي، وذلك بمرافقة فلاسفة مثل غاستون بيرجي/Gaston Berger، وعلماء مثل هيرمان كاهن/Herman Kahn، لتساعد على ضبط إيقاع التغيير وفحص المستقبلات الممكنة والمحتملة والبديلة، وقد أنشئت مجموعات البحث في الاستشراف في كثير من الإدارات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ليأخذ مكانه في كثير من الأعمال الاستراتيجية للدول والشركات المتقدمة.

رابعا: الاستشراف الاستراتيجي ودوره في مقارنة الاستراتيجيات الفردية

يكمن جوهر الفكرة التي نتحدث عنها ليس في القضاء على الاستراتيجيات الفردية، بل في تحويل ساحة المعركة من البيئة الداخلية إلى الخارجية، من أجل احتواء الاستراتيجيات الفردية المختلفة بشكل طبيعي، ثم توجيهها نحو المصلحة الجماعية للمؤسسة، وذلك عن طريق تفعيل خصائص الاستشراف الأساسية التي قعدها غاستون بيرجي "أن ننظر بعيدا وفسحيا وعميقا"؛ والتي تم تطويرها في إطار أعمال مركز البحث Lipsor المتخصص في الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم؛ حيث قرن ميشال غودي الاستراتيجية بالاستشراف والاستشراف بالفعل والتملك، وأضاف على ثلاث مبادئ أساسية في البحث الاستشافي وهي النظر بشكل مختلف أي الحذر من الأفكار المسبقة، والتملك من قبل الفاعلين، واستعمال مناهج تشاركية صارمة (غودي بلا تاريخ، 17).

فالنظر البعيد يقتضي تجاوز المشاكل الضيقة في اللحظة الراهنة للنظر إلى المشاكل القادمة في الغد، أما النظر الفسيح فيقتضي الأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي يمكن أن تشكل رهن المؤسسة ومستقبلها، أما النظر العميق فيقتضي ألّا نقف عند التأثيرات المباشرة والظاهرة لهذه المتغيرات، بل أن نحاول الكشف عن البنى الخفية والانبثاقات الثانوية؛ ومن ثم الحذر من الأحكام المسبقة والصور النمطية التي قد تسيطر على تفكيرنا الحاضر مهما كان مصدرها؛ سواء من الثقافة أو الأيديولوجيا أو الأوهام.

ثم نأخذ بعين الاعتبار مشاركة جميع الفاعلين المعنيين بتطبيق مخرجات الاستشراف نظرا لأهمية المشاركة في اتجاهين؛ الأول هو يترتب عن المشاركة من تحفيز داخلي للعمال، فحسب الهرم السباعي لأبراهام ماسلو يقع التعلم والمشاركة في النقد والتأمل في أعلى هرم الحاجات، ويتعلق الاتجاه الثاني بالاستفادة من الخبرة المتراكمة للقاعدة العمالية ووجهات نظرهم في طبيعة المشاكل المطروحة وطرق حلها، دون نسيان ما يترتب عن الاستماع المتبادل وتشارك التصورات العامة عن المؤسسة من رفع لرصيد الثقة.

وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ فإن طغيان الخطاب المحافظ على الحدود لا على المعايير، والمتحكم في إنتاج المعرفة كخطاب تاريخي، يدفعها تلقائيا لتثمن الماضي أكثر بكثير من المستقبل (سلوتر 2016، 16-21)، لذلك فإن الحل الاستشرافي يتطلب شرطا أساسيا على مستوى مسيري المؤسسات، والذي يتمثل في الخروج من نموذج التفكير النسقي المغلق، الذي يتجسد في ذهنية التسيير المركزي التكنو-بيروقراطي الذي شرحناه آنفا، والذي يفترض قدرته على السيطرة الكاملة على الوضع، إلى الاعتراف بتفوق تعقيدات الواقع وزبئقيته على قدراتنا البشرية المحدودة في التسيير والتحكم، وذلك باعتبار مكونات الواقع هي أنساق مفتوحة لها استقلاليتها النسبية، ومن ثم قدرتها على المناورة.

وهو ما يتمثل في الحالة الجزائرية؛ في الخروج من فكرة "القدرية" التي تشابه إلى حد ما عقلانية الحتمية الوضعية الغربية في تصورها للماضي والحاضر والمستقبل، نحو تصور أكثر مشروطية وواقعية لمفهوم القدر؛ وقد يكون هذا الأمر عبر استيعاب أبعاد الرياضيات الاحتمالية والفيزياء الاحتمالية ونظريات الشواش والسيرنطيقا؛ وهو ما يتيح إمكان التحول من ذهنية الحل الصفري إلى الحلول الإبداعية اللاصفرية.

وللتحرر من ضيق أفق الاستراتيجيات الفردية؛ أتى الاستشراف ليعطي الفرصة لطرح المشكلات الحقيقية والانتباه للمخاطر والفرص الخارجية المحتملة، والاستعداد لها بشكل كاف قبل وقوعها من خلال إحداث الفعل الاستراتيجي واستباقه، ومن ثم قدرة الاستشراف على تحريرنا من ردود الفعل وسياسة النعامة، وكذا السقوط في فخ الصراعات والحلول الصفرية، ويقول ألفين توفلر أن دراسة المستقبل تنقلنا من فقر الأفكار إلى وفرتها، حيث يمكن تغيير السياسات من ربح/خسارة إلى ربح للجميع، أي إيجاد حلول لا صفرية لمشكلاتنا التي تتطلب نظاما لتوليد الأفكار التخيلية (توفلر 1990، 491-492).

وكمثال على ذلك؛ يمكن لدراسة الآثار المستقبلية لما يمكن أن تحدثه التجارة الإلكترونية وانتشار استعمال الهاتف الذكي المرتبط بالإنترنت، أن يساهم في يقظة المؤسسات الاقتصادية وإحداث إجماع حول تغييرات استراتيجية ضرورية للتكيف مع هذا المعطى الجديد في السوق التجارية؛ بدل الغرق في اختلافات جزئية حول تشتت الجهود وتصرف النظر عن الفرص والمخاطر الحقيقية القادمة.

ولأن الاستراتيجيات الفردية نابعة في الأصل من الرغبات التي يستبطنها الأفراد، فإنها تمثل حافزهم على الوجود والعمل، ولا مجال لكبحها أو كبتها، لأن ذلك يحوّلها إلى الموقف الصراعي الذي ظهر خلال الفترات السابقة، ولذلك يعتبر عنصر التملك في الموقف الاستشرافي (أي مشاركة الجميع في صياغة الرؤية المستقبلية) أمرا مركزيا في توجيه المواقف الانقسامية الفردية نحو رغبة المجموع، فالنصير الشامل ضروري للعمل الفردي حتى يتمكن كل واحد من فهم دوره داخل النظام (م. وآخرون بلا تاريخ، 45).

كما أن إشراك العمال العاديين في عملية الاستشراف يُثري مجموعة الإشارات الضعيفة المشكّلة لليقظة الاستراتيجية التي قد يغفل عنها المسؤولون، وينبّههم إلى خريطة التصورات الفعلية للعمال؛ والتي تجمع بين الخبرات والرغبات، وتصل المعرفة بعمق الواقع المحلي الذي يرتبطون به بشكل أفضل مقارنة مع المسؤولين؛ فليس الأصعب هو "القيام بأفضل الاختيارات، بل أن نكون متأكدين من تحقيق النجاح ومن أن يطرح كل منا الأسئلة الحقيقية" (م. وآخرون بلا تاريخ، 179).

هنا يطرح موران فكرة أن المشكل الأساسي للإدارة وهو كيفية دمج الحريات والاختلالات التي بإمكانها أن تأتي بالقابلية على التأقلم والإبداعية (موران، الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب 2004، 92)، ومن ثم تحفيز الطاقم البشري للعمل ضمن مصلحة المؤسسة؛ ذلك لأن منطق التسيير التقني البحت يعبر عن نسقية مغلقة؛ كتسيير الآلات باعتبارها أنساقا مغلقة، بينما ليست النظم والبشر كذلك، ولا يمكن السيطرة على التعقيدات الناشئة في الوضع الداخلي والخارجي للمؤسسة؛ بل إن الممكن هو التموقع والتكيف وفقا للظروف.

وكما يؤكد ميشال غودي فإن مفتاح التنافسية لا يتمثل في التركيز على التكنولوجيات، بل على إدماج هذه التكنولوجيات ضمن استراتيجية معينة، لتحقيق أهداف مرغوب فيها عن طريق فرق محفزة. ذلك أن تسيير الرجال هو الذي يحدث الفرق (م). وآخرون بلا تاريخ، (175). وقد بين أهمية تملك أعضاء المنظمة للخطوط العامة للاستراتيجية، ضمن فلسفة المثلث الإغريقي؛ الذي يتلخص في اقتران أزرع العقل البارد بحرارة أصفر الأحاسيس لنتج أحضر العمل الساطع (م). وآخرون بلا تاريخ، (46)، من خلال المشاركة الفعلية في عملية الاستشراف، وهنا يعتبر التملك الفكري والعاطفي نقطة مرور حتى يتبلور الاستباق ليتحول إلى عمل ناجح. فأهمية الاستشراف تكمن في أخذه بعين الاعتبار وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة آراء ورغبات الناس من داخل المنظمة ومن خارجها، أي أنه يهيكل بطريقة ما استراتيجياتهم الفردية في نسق مجموعي.

خاتمة:

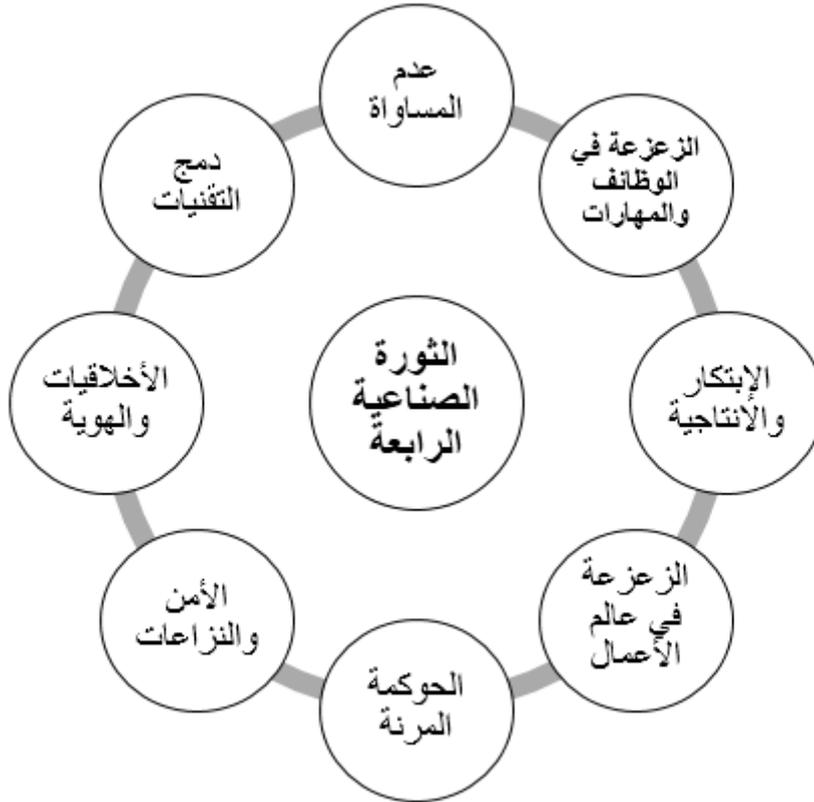
في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية عبر الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة والثورة الصناعية الثالثة والأتمتة الشاملة/Automatisation généralisée، وفي ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الوطنية بعد إعلان الخروج من التبعية البترولية وتنويع الاقتصاد، فإن البيئة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة ستواجه من جديد محك المنافسة والتكيف، فإذا قارنا بين البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية الحالية للمؤسسات، فإن الوضع الحالي حسب نظرية السيبرنطيقا يشكّل حافزا مثاليا لتطور والإبداع بتواجهه بين النظام والفوضى/Etat métastable، خصوصا بعد تراجع عائدات البترول، وتراجع دور الرعاية الشاملة للدولة وبروز دورها كمنظم.

ومنه فإن منطق الاستشراف من حيث هو دفع مستمر لدائرة الصراع من الداخل النسق إلى خارجه، فالذي تتطلبه الأزمات لمواجهتها؛ ليس فقط تنتين البيئة الداخلية للمؤسسات وجعل طاقتها البشرية متماسكة، بل أيضا عبر تنتين شبكة العلاقات الوطنية والإقليمية سواء عبر الاندماجات والتحالفات الاقتصادية، أي عبر نقل دائرة الصراع إلى خارج المنطقة الإقليمية عبر استراتيجية حماية المصالح المشتركة.

ويبدو أن التحدي الأساسي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛ المطلّ علينا من البيئة الدولية؛ هو الاتجاه الثقيل للاقتصاد العالمي نحو الثورة الصناعية الرابعة؛ كما يبين ذلك عالم الاجتماع الأمريكي جيرمي ريفكين، والمنتدى الاقتصادي العالمي/World economic forum*، هذه الثورات المتلاحقة لها تأثير كبير على عالم الأعمال والإنتاجية والابتكار والوظائف والمهارات والمساواة والأمن والتقنيات المدججة والهويات الخ؛ ما سيحدث تغيرات جذرية في طبيعة الاقتصاد الدولي؛ وهو التحدي الأكبر الذي ستواجهه الدولة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ لذلك وكما أن الاستشراف الاستراتيجي فعال بالنسبة للمؤسسات فهو كذلك بالنسبة للدول والأقاليم، لتحقيق التوافق بين المؤسسات والعمال والدولة والمجتمع.

*- أنظر الملحق رقم 01.

ملحق رقم 01: ماهي خرائط التحول العالمي؟، الثورة الصناعية الرابعة، تصميم مقتبس



المصدر: (المنتدى الاقتصادي العالمي)

المراجع:

1. أحمد الهنداوي وآخرون. 2016. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.
2. أحمد خطايي. 1997. "إدراك العمال لوضعهم في مكان العمل". ثقافة المؤسسة. مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران 33-39.
3. إدغار موران. 2004. الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب. المغرب: دار توبقال للنشر.
4. —. 2009. إلى أين يسير العالم. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
5. العياشي عنصر. 2009. "تمثيلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة في الجزائر". ثقافة المؤسسة، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية 6.
6. ألفين توفلر. 1990. صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد. مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
7. المنتدى الاقتصادي العالمي. بلا تاريخ. ماهي خرائط التحول العالمي؟ الثورة الصناعية الرابعة. تاريخ الوصول 21 11، 2017.
<https://toplink.weforum.org/knowledge/insight/a1Gb0000001RIhBEAW/explore/summary>
8. ريتشارد سلوتر. 2016. "الدراسات المستقبلية إطار مفاهيمي". أوراق وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية 21-16.
9. سفير ناجي. بدون سنة. محاولات في التحليل الاجتماعي. الصناعة والتشغيل. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. سينثيا ج. واغنز. 2009. الاستشراف والابتكار والإستراتيجية. لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
11. عبد الكريم بويحيوي. 2008. الخواء الاجتماعي دراسة نظرية وميدانية تحليلية للظاهرة اللانظام المنظم. أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر.
12. ميشال غودي. بلا تاريخ. الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمناهج. باريس: مخبر الابتكار الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم Lipsor.
13. ميشال غوديه وآخرون. بلا تاريخ. الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم. مخبر الابتكار الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم Lipsor.
14. Lopicard, Georges .s.d». Théorie des systèmes complexes «. *Groupe Emergence*. Accès le 03 05, 2018
15. http://mountvernon.fr/Contributions_Emergence/09042_theorie_systemes_complexes.pdf.
16. Malaina, Alvaro .2012. *Le paradigme de la complexité et la sociologie*. paris: l'Harmattan.